



الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE
Tasddawit Tanamurt n Usldm
المكتب الوطني
هاتف: 0537264525، فاكس: 0608060000، Tél:
Fne_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur

لا لضرب ما تبقى من مجانية التعليم العمومي ولخصوصته لا لرهن المغرب لإملاءات المؤسسات الدولية المالية نعم للتصدي الجماعي للهجوم على التعليم العمومي

الرباط في 2 يناير 2018

تتمادى الدولة المغربية وتستمر في هجومها المنهج على الحقوق الأساسية للشعب المغربي ورهن مستقبله للدوائر الإمبريالية العالمية، حيث أضحت حكومتها، الفاقدة للمشروعية الديمقراطية والشعبية، تجتهد، بكل ما أوتيت من جهد، في تطبيق توصيات وتعليمات المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية... وتعمل على سن سياسات لا شعبية ولا وطنية، مُعمقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أصلا، وضاربة القدرة الشرائية لأوسع فئات الشعب المغربي، ومُتخلفة عن واجباتها في توفير الخدمات العمومية، وعاملة على توسيع دائرة استغلال قوة العمل بتشريع المزيد من "المرونة" في العلاقات الشغلية، وجاعلة المكتسبات التي تحققت بالنضالات المستمرة في خبر كان (ضرب الحماية الاجتماعية والاستقرار الوظيفي والحريات النقابية، تشريع العمل بالعمدة، رفع الدعم عن المواد الأساسية، تحرير الدرهم...)، في الوقت الذي تواصل فيه تهريب وترحيل ثروات البلد بشتى السبل، وإغراق المغرب بالديون الخارجية...

وفي سعي الدولة الحثيث إلى تدمير التعليم العمومي من خلال تفعيل "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" في نسخته الحالية "الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030" المُملأة من المؤسسات المالية الدولية، ستصادق حكومة العثماني على مشروع "قانون إطار رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي" في مجلس الحكومة المقبل يوم بعد غد الخميس 4 يناير 2018، ويهدف هذا "القانون"، من خلال تقنين "الرؤية الاستراتيجية"، إلى تعبيد الطريق لإلغاء ما تبقى من مجانية التعليم العمومي بالثانوي التأهيلي والعالي وتدميره والاستمرار في فتح الباب أكثر للرأسمال العالمي والمحلي لتيسير خوصصته والاستحواذ عليه، وبالتالي رهن مستقبل البلاد للمجهول.

بناء عليه، فإن الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE:

1. تُرفض بالمطلق أي إجهاد على ما تبقى من مكسب مجانية التعليم في كل مستوياته من الأولي والابتدائي والثانوي إلى العالي، معتبرة مشروع "قانون الإطار" مخططا مدروسا يعمل على تدمير التعليم العمومي والقضاء على الجامعة المغربية ليفتح المجال على مصراعيه ليس للجامعات الخاصة فقط بل للإقصاء الاجتماعي والتمييز بين فئات الشعب المغربي وسد الطريق أمام الأسر المعوزة من ولوج أبنائها الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة العمومية؛
2. تُعتبر التعليم العمومي بكل مستوياته، رغم ما يعتريه من اختلالات، مكسبا شعبيا غير قابل للتفريط فيه، باعتباره منفذا لتقدم البلاد وتحررها، وزرع الوعي المجتمعي، وإرساء الديمقراطية والارتقاء الاجتماعي والثقافي للطبقات الشعبية...؛
3. تُطالب بسحب مشروع "قانون الإطار" وكذلك ما سمي بالرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 وفتح نقاش مجتمعي حقيقي حول حاجيات البلاد لتعليم عمومي مجاني مساهم قوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
4. تُطالب الدولة بتحمل مسؤولياتها التاريخية بليقاف هجومها على مكتسبات الشعب المغربي والتراجع عن مخططاتها التي تستهدف تصفية التعليم العمومي، والتأسيس للتعليم العمومي الموحد والمعتم والإلزامي والجيد والمجاني؛
5. تُؤكد أن أي إصلاح للتعليم العمومي رهين بسن سياسة وطنية للنهوض بالبلاد، وفتح الأفاق الحقيقية لأبناء الشعب المغربي للارتقاء المجتمعي... بعيدا عن كل إقصاء وعن إملاءات المؤسسات المالية العالمية والدوائر الإمبريالية؛
6. تُطالب بفتح تحقيق في مآلات 45 مليار درهم التي تمت برمجتها للبرنامج الاستعجالي 2009/2012، وغيرها من المالية العمومية المنهوبة وترتيب كل الإجراءات لاسترجاعها وكل الجزاءات القانونية والإدارية ضد كل المتورطين فعلا في تبديد المال العام وجعل حد لمسرحية التعسف على أكباش الفداء من موظفين بوزارة التربية؛
7. تُشجب سياسة الأذان الصماء والتماطل الذي تنهجه الحكومة والوزارة في معالجة الملفات الفئوية والمطالب العامة والمشاركة للشغلية التعليمية وتطالب بالتسريع بالجبر الشامل والحقيقي لضرر ضحايا النظامين الأساسيين 1985 و 2003 والمساعدتين التقنيين والإداريين وضحايا الزنزانة 9 وترقية حاملي الإجازة والماستر ومهندسي الدولة، وملف الدكتوراة والميرزين وأطر التوجيه والتخطيط، والعرضيين والمفتشين، والأطر المشتركة والإدارة التربوية وأطر الاقتصاد والمحليين... والمُرسئين والمعفيين والموقوفين ومشاكل الحركات الانتقالية؛
8. تُطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات القضائية وتلبية مطالب حراك الريف وذاكرة وجرادة وإمبضر وغيره؛
9. تُدعو كل القوى الحية والديمقراطية إلى استنهاض قواها وقوى الجماهير الشعبية لتكثيف النضال الوجداني المتواصل والواسع، لصد المخططات التراجعية والخطيرة، المملأة من طرف المؤسسات المالية الدولية والمطبقة من طرف الدولة والحكومات المتعاقبة، ومن أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.



عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

الكاتب العام الوطني: الإدريسي عبد الرزاق

الجامعة الوطنية للتعليم، هاتف: 0608060000، فاكس: 0537264525، Tél: Fax: 0537264525، Fne_bn@yahoo.fr www.taalim.org